



تونس:

توظيف إعلامي وتداخل للسلطات يهدد مسار الانتخابات الرئاسية المبكرة



الرئيس التونسي الراحل
الباجي قائد السبسي

تشهد تونس بعد أسبوعين من الآن انتخابات رئاسية سابقة لأوانها إثر وفاة الرئيس السابق الباجي قائد السبسي. ورغم التفاعل السريع للمؤسسات الدستورية وإعادة ترتيب السلطة وفق مقتضيات الدستور وتكليف رئيس مجلس النواب برئاسة البلاد بالنيابة المدة القانونية (90 يوماً) فإن هذا الحدث بعثر رزنامة الانتخابات فتم تقديم الانتخابات الرئاسية عن التشريعية وجعل من السباق إلى قرطاج محل تجاذب سياسي غير مسبوق.

في هذا الإطار يكتسي الرهان الانتخابي الرئاسي المرتقب منتصف الشهر القادم، أهمية قصوى لدى الفاعلين السياسيين المحليين والشركاء الدوليين لتونس بالنظر لمركزية منصب رئيس الجمهورية في المعادلة الوطنية وتأثير انتخابه على الاستحقاق التشريعي والأغليات النيابية المنتظرة.

فهذه الانتخابات السابقة لأوانها سيكون لها التأثير المباشر على هذا المسار الديمقراطي المستمر رغم تعثراته.

وتجدر الإشارة أن المناخ السياسي اليوم في تونس هو مناخ غير مناسب ومشحون خاصة بعد اقتراح تعديلات على قانون الانتخابات وقد أثار هذا التنقيح جدلاً سياسياً وقانونياً واسعاً في البلاد، لأنه قد يؤدي إلى إقصاء العديد من المرشحين الجدد للرئاسة قبل خمسة أشهر من الموعد المقرر للانتخابات.

وقد سبق أن صوت مجلس نواب الشعب على تعديلات تطرح شروطاً جديدة على المترشح، من بينها شروط، يتم تطبيقها بشكل رجعي تخص استقالة المترشح من دعاية سياسية أو عمل خيري ومن بينها كذلك شروط مبهمة تتعلق بفحوى الخطاب السياسي نفسه. ولكن وبعد فشل نواب الشعب في طعنهم في دستورية هذه التعديلات فقد رفض الرئيس السابق الباجي قائد السبسي ختم القانون في سابقة هي الأولى من نوعها.

وبالرغم من أن مسار الانتقال الديمقراطي في تونس قد مر بإضطرابات وأزمات عديدة إلا أنه لم ينحرف نحو الفوضى أو النزاع وهو ما يحسب لكل الأطراف السياسية في تونس ويتجاوزها إلى كل الفاعلين المدنيين والمنظمات التي كان لها دور أساسي في الحفاظ على مناخ السلم والحوار الذي دعم مسار الانتقال الديمقراطي.



يهم مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان «دعم» أن يعبر عن انشغاله العميق في هذا المناخ المضطرب قبل الانتخابات بأسبوعين ولا يسعه إلا أن يؤكد على الدور الفعال الذي لعبه المجتمع المدني ولازال في تونس خاصة في مجال مكافحة الفساد مع الإقرار عن عمق احترامه للمرفق القضائي ومساندته للمجتمع المدني في إطار مكافحته لكل أشكال الفساد، إلا أنه كان يرجو أن تكون القرارات القضائية الأخيرة الصادرة على إثر شكايات تقدمت بها منظمة «أنا يقظ» ضد المرشح للرئاسة نبيل القروي في عدة مناسبات وأن يكون القرار الأخير القاضي بإيداع القروي للسجن قد صدر في مناخ حقوقي وقانوني سليم وبعيدة كل البعد عن شبهة الاستغلال السياسي والتأثير المباشر من السلطة التنفيذية.

كما يرجو المركز ألا تشوب شبهة التسييس القرارات القضائية الصادرة في هذا الإطار حرصاً على مبدأ استقلالية القضاء والنأي به عن كل التجاذبات السياسية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ تونس.

كما يرجو مركز «دعم» أن يثبت القضاء ابتعاده عن هذه الشبهات من خلال التعجيل في النظر والبت في بقية قضايا الفساد التي تقدمت بها مختلف منظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وفي كل القضايا التي تشغل الرأي العام وعلى رأسها ملف الاغتيالات السياسية.

كما يطالب مركز دعم الهيئات الدستورية المتداخلة في المسار الانتخابي بالقيام بمهامها الدستورية كاملة من أجل حماية المسار الديمقراطي، طبقاً لمقتضيات الفصل 125 من الدستور الذي يحملها ذلك.

ويطالب أيضاً مركز دعم المترشحين ومسؤولي حملاتهم الانتخابية بالابتعاد عن خطابات التشنج والتشديد والكرهية والعنف والالتزام باحترام المبادئ الكونية لحقوق الانسان وعدم السقوط في الخطاب الشعبوي التحريضي المعادي لحقوق بعض الفئات من المواطنين التونسيين.

كما يدعو مركز دعم المواطنين التونسيين بالمشاركة الفعالة والإيجابية في الانتخابات القادمة والإقبال بكثافة على القيام بواجب الاقتراع من أجل قطع الطريق أمام بعض المترشحين والانتهازيين من فرض مخططاتهم واجندتهم على المواطن التونسي.

يعبر المركز أخيراً عن أهمية الحفاظ على المكاسب العديدة في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس وأولها تنظيم الانتخابات التي نرجو أن تتم في إطار من النزاهة والشفافية والحياد لتظل تونس نقطة الضوء في المنطقة العربية وتجذب بقية القاطرة إلى تكريس مزيد من الديمقراطية والاستقرار لأن أي انعكاس سلبي سيحدث في تونس سيكون له تأثير على كامل على كافة مسارات التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية.



رئيس منظمة «أنا يقظ»
أشرف العوادي



نبيل القروي